ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

القيم الأخلاقية انعدامها وانحرافاتها وأثرها على المجتمع وطرق علاجها من منظور القرآن الكريم وتفسير المقارن

الاستاذ المشرف: الدكتور سلام العلي

عامر هادي فرحان

جامعة المصطفى العالمية كلية العلوم المعارف

يتناول هذا البحث بالدراسة التحليلية مسألة "القيم الأخلاقية، وانعدامها أو انحرافها وأثر ذلك على المجتمع، وسبل معالجتها من منظور القرآن الكريم والتفسير المقارن"، مع التركيز على آثار الأزمة الأخلاقية على التشريع والقانون في سياق معاصر (العراق وإيران كنموذجين)ينطلق البحث من الإشكال القائم حول طبيعة العلاقة بين البناء القيمي للمجتمع وفعالية المنظومة القانونية، ويعتمد منهجاً تحليلياً أكاديمياً متكاملاً يجمع بين التفسير، الفلسفة، علم الاجتماع، والتاريخ—وفق نهج استدلالي يستند إلى تفسير القرآن الكريم وأقوال علماء التفسير المقارن.في الفصل الأول، يستعرض البحث أهمية القيم الأخلاقية في الحفاظ على تماسك المجتمع واستقراره، ويركز على التصنيفات القرآنية للقيم (فردية، اجتماعية، معرفية، وقائية وغيرها)، وعلى أثر اختلالها أو غيابها في ظهور الانحرافات المجتمعية والقانونية.ينتقل الفصل الثاني لتحليل أسباب غياب القيم أو تشوهها: ضعف الأسرة، قصور التعليم، تأثير الإعلام، ضغوط الاقتصاد، وظواهر من قبيل العولمة وسياسة المصالح.ويتضمن البحث أمثلة واقعية حول انحسار منظومة القيم في كل من العراق وإيران، وانعكاس ذلك في ضعف الردع القانوني، شيوع التحايل، انتشار الفساد وضعف الردع الذاتي.يختتم البحث بإبراز الحلول المستمدة من القرآن والتفسير المقارن: تأصيل العلاقة بين التشريع والقيم، مراجعة آليات الرقابة المجتمعية، تفعيل الإعلام الإصلاحي، وتكريس التربية الأخلاقية المؤسسية—مع التأكيد على ضرورة إصلاح القوانين بالتوازي مع إصلاح الضمير الجمعي.يطمح البحث إلى بلورة رؤية علمية عملية تسهم في مواجهة الأزمة القيمية المعاصرة، وتفعيل دور الشريعة والقانون في ترسيخ العدالة الاجتماعية وبناء رأس مال أخلاقي مستدام.**الكلمات المفتاحية:** القيم الأخلاقية، التشريع، التفسير المقارن، الأزمة الاجتماعية، الإصلاح القرآني

Abstract

This study conducts an analytical investigation into "Moral Values, Their Absence or Distortion, and Their Impact on Society and Methods of Remedy from the Perspective of the Holy Quran and Comparative Exegesis," examining the consequences of the ethical crisis for law and legislation in contemporary contexts, with special focus on Iraq and Iran.The research originates from the essential question of how the interplay between moral values and the legal structure shapes social justice and public order. It employs an integrative analytical-discursive methodology, drawing upon Quranic exegesis, comparative interpretations, and insights from sociology and history.The first chapter explores the pivotal role of moral values in maintaining and enhancing societal cohesion and progress, providing a classification of values in the Quran (individual, social, cognitive, preventive, and other types), and analyzes how their decline underpins legal and social crises.The second chapter investigates the complex causes behind the absence or distortion of values: weak family foundations, deficiencies in education, media influences, economic pressures, globalization, and utilitarian approaches to social life.Case studies from Iraq and Iran illustrate that the weakening of moral systems leads to weakened legal deterrence mechanisms, the spread of corruption, and a decline in public trustIn conclusion, the research highlights Quranic and interpretive solutions aimed at restoring the link between values and legislation, reforming social oversight mechanisms, activating reform-oriented media, institutionalizing moral education, and insisting on legal reform hand-in-hand with the cultivation of a collective conscience.This thesis aspires to offer a scientific and practical perspective for confronting the contemporary ethical crisis, activating the role of Sharia and law in establishing enduring social justice and a sustainable moral capital.**Keywords:** Moral Values, Legislation, Comparative Interpretation, Social Crisis, Quranic Reform.

المقدمة

تعدُّ القيم الأخلاقية حجر الزاوية في البناء الحضاري للمجتمعات الإنسانية، إذ لا تقوم حضارة أو نظام اجتماعي سليم إلا على منظومة قيمية راسخة توجه السلوك الفردي والجماعي، وتحفظ كرامة الإنسان، وتُسهم في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. إن أي مجتمع يهمل البعد القيمي يُعاني حتمًا من حالة من الفوضى الأخلاقية والارتباك في الأولويات، كما أن انعدام القيم أو انحرافها يقود المجتمع إلى حالة من التفكك والصراعات وفقدان الهدف والفاعلية الحضارية.لقد جعل الله تعالى القيم الأخلاقية محورًا أساسيًا في رسالة الأنبياء، بل يمكن القول إن جوهر الرسالات السماوية كافة إنما يتمثل في "استخراج أفضل ما في الإنسان من خصائص نفسية وسلوكية وقيمية" . ومن هنا جاءت الرسالة الخاتمة – رسالة الإسلام – بتشريع أصيل تكاملت فيه حدود الإيمان والعمل والسلوك، فامتزجت العقيدة بالشريعة، وتداخل التشريع مع بناء القيم، في منظومة محكمة تهدف لإسعاد الإنسان وإصلاح المجتمع على أساس من الفضيلة والعدل والمحبة.وعلى الرغم من وضوح هذه المنظومة القيمية في القرآن الكريم والسنة النبوية، إلا أن الواقع المعاصر يُبرز تحديات صارخة تهدد أصالة القيم وفاعليتها؛ فقد أصاب المجتمعات الإسلامية، كما سائر أمم الأرض، تيار عارم من التحولات الفكرية والاجتماعية، رافقه تطور هائل في وسائل التواصل والإعلام ومنظومات الاقتصاد والسياسة، فكان لذلك الأثر العميق في إعادة صياغة وعي الأفراد والجماعات، وأدى إلى بروز مشكلات كبرى في ميدان القيم والسلوك ولم يقف الأمر عند حدود التأثير الخارجي فحسب، بل تسربت عوامل الانحراف وضعف التربية القيمية إلى داخل المؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية، فأضحى "الانفصام بين النظرية والتطبيق" ظاهرة ملحوظة، تتجسد في ما يمكن تسميته بـ "الفجوة الأخلاقية". أصبحنا نرى تصرفات في الحياة العامة والخاصة تناقض ما يُعلن من قيم وما يُلهج به من شعارات، حيث يتحول الدين غالبًا – عند بعض – إلى أدوات شكلية أو طقوس مجردة من جوهرها التربوي والأخلاقي، ويُهمش النص القرآني في ميدان السلوك الواقعي لصالح منظومات قيمية دخيلة أو مشوشة أو نفعية.انطلاقًا من هذه المشكلة، تتأكد حاجة الأمة الإسلامية، بل الإنسانية جمعاء، لبحث علمي جاد يسلط الضوء على أسباب هذا الانحراف أو غياب القيم، ويعيد الاعتبار للنظام القيمي القرآني بوصفه القادر على معالجة أزمات الفرد والمجتمع ضمن رؤية جامعة مانعة، تجمع بين الأسس الإيمانية والممارسات العملية الواقعية، مع الاستئناس بتجارب المجتمعات المعاصرة والرجوع إلى التراث التفسيري المقارن لكشف مواطن القوة والضعف وأوجه القصور في الفهم أو التطبيق.تصنيف القيم الأخلاقية وأبعادها تُعد مسألةُ تصنيف القيم الأخلاقية أحد أبرز محاور البحث الأخلاقي والفلسفي والاجتماعي، إذ إن سلامة البناء النظري لأي مجتمع إنما تقاس بمدى قدرته على بلورة نظام قيمي واضح الملامح ومتكامل الأبعاد. فلا يخفى أن الإنسان كائن قيمي بطبعه، وقبل أن يكون فاعلاً عقلانياً أو اجتماعياً أو دينياً، فهو "كائن يُميّز بين الخير والشر، الفاضل والسافل، المشروع والممنوع"؛ ولهذا تحتلّ مسألة تصنيف القيم موقعاً مركزياً في علوم الإنسان عامة، وفي علوم الشريعة على وجه الخصوص. إن غياب التصنيف الدقيق للقيم يؤدي غالباً إلى فوضى أخلاقية وتشوّش في الأولويات الفردية والجمعية، ويخلق نوعاً من الضبابية في مجالات التشريع، والتربية، والحكم، والعلاقات الاجتماعية.[1]إذا تأمّلنا في تجربة الحضارات القديمة والمعاصرة، لوجدنا أنّ النظم الأكثر تماسكاً كانت نتيجة لاستقرار منظومة من القيم المصنفة بوضوح، يُعاد إنتاجها جيلاً بعد جيل وتُترجم في سياسة الدولة وثقافة المجتمع. ومن هنا تبرز أهمية التنظير لتصنيف القيم الأخلاقية:هل هي قيم مطلقة أم نسبية؟ ثابتة أم متغيرة؟ فردية أم جماعية؟ زمكانية أم كونية؟ وهل يمكن جمعها تحت عناوين شاملة كالقيم الدينية أو الإنسانية أو الاجتماعية أو العقلية، أم تحتاج إلى تصنيفات دقيقة تضع لها حدوداً ومعايير خاصة؟لقد تعددت المناهج في تصنيف القيم عبر العصور، فتناولها الفلاسفة من زاوية الميتافيزيقا (كأفلاطون وأرسطو)، ودرسها علماء الاجتماع في سياق البنية الطبقية والثقافة الجمعية (كما عند دوركهايم وماكس فيبر)، بينما حاولت المدارس الإسلامية وضع سلم هرمي للقيم يبدأ من القيم الربانية العليا وينتهي بالقيم العملية اليومية، ويؤسس لتوازن بين مصالح الفرد والجماعة.أما القرآن الكريم، فقد وظّف منهجاً متكاملاً في تصنيف القيم حين أشار إلى "المقاصد الكلية" للشريعة من جهة، وبيّن العبادات والمعاملات والسلوكيات بوصفها تجليات للقيم وليس غايات منفصلة.[2]ويُلاحظ أن الجدل في الساحة الفكرية والفلسفية، لا يتعلق فقط بمسمّيات التصنيفات بل بأبعادها العميقة: كيف تتداخل القيم الروحية مع القيم الاجتماعية؟ وما هي حدود انفصال القيم الدينية عن القيم الإنسانية العامة؟ وهل ثمة تداخل دائم بين القيم الأخلاقية والفكرية والجمالية؟من هنا، تأتي أهمية البحث في "تصنيف القيم الأخلاقية وأبعادها" كضرورة، ليس فقط للفهم والتطبيق، بل لجعل الأخلاق أساساً فعلياً لتنمية الإنسان وتماسك المجتمع، ومناعة الهويّة في زمن سيولة القيم وغلبة النزعات الفردانية والمادية.هذا التصنيف يُمكّن المربي والمفكر والمشرّع وصانع القرار من امتلاك رؤية ناضجة وإطار نظري متناسق يمكّنه من توجيه السياسات التربوية والاجتماعية والدينية بصورة تُحقق التوازن المنشود بين الأصالة والانفتاح، بين الثابت والمتغير، بين متطلبات الإنسان كفرد وكعضو في المجتمع، وكروح تطمح إلى الكمال والخير.[3]وفي ظل التحديات المعاصرة التي تواجه المجتمعات الإسلامية . كالعولمة الرقمية

والاغتراب القيمي وانحراف السلوك الجمعي . فإن الحاجة إلى تصنيف سليم وعملي للقيم تزداد إلحاحاً، كي تتحوّل القيم من مجرّد شعارات لتكون أداة نقد ومراجعة وعلاج لبنية المجتمع والهوية الدينية والوطنية معاً.من هنا، سيستعرض هذا المبحث مختلف التصنيفات الواردة في التراث القرآني والدراسات الفلسفية والاجتماعية، مع تحليلٍ للأبعاد النفسية والاجتماعية والكونية للقيم الأخلاقية، وبيان التأثير المتبادل بينها وبين البنى الفردية والجمعية والدينية للمجتمع.

المطلب الأول: القيم المطلقة والنسبية

لطالما شكّلت مسألة القيم الأخلاقية ـ وهل هي مطلقة أم نسبية ـ أساسًا للنقاش بين الفلاسفة والمفكرين وعلماء الدين والاجتماع منذ أقدم العصور. ينطلق هذا الجدل من حقيقة مركزية مفادُها أنّ الإنسان كائن يبحث عن المعنى، ويسعى لتنظيم حياته وفق معايير ومبادئ توجّه قراراته وسلوكياته؛ وأنّ هذه المبادئ والقيم هي التي تمنح الفرد والمجتمع القدرة على التمييز بين ما يُعدّ خيرًا أو شرًا، وما هو جائز أو محظور، وما ينتمي لفضاء المقدّس أو المدّنّس. من هنا فإنّ أي خلل في تصور القيم أو انحرافها أو انعدامها يؤدي إلى فوضى أخلاقية واجتماعية وفكرية، بل ويعرض مسيرة المجتمعات والأمم للاختلال والضعف وربما الانهيار التام. ومن الأسئلة المحورية في هذا السياق: هل للقيم صبغة مطلقة وأبدية تنبع من كينونة الإنسان أو من مصدر متعالٍ سماوي، أم أنها متغيرة تتبدّل مع تحوّل الزمان والمكان واختلاف الثقافات؟إذا أمعنّا النظر في التراث الفلسفي القديم، نجد أن فلاسفة كباراً مثل أفلاطون قد أكّدوا أن للفضائل طبيعة مطلقة، أي أن هناك معايير ثابتة للخير والعدل والجمال لا تتغيّر بتغير الأوضاع الاجتماعية أو المزاج البشري، بل هي حقائق متعالية قائمة بنفسها على نحو ما قرر أفلاطون في نظريته عن "المُثل"، التي تفترض وجود نماذج أزلية لكل قيمة عليا، يسعى الإنسان لتحقيقها أو الاقتراب منها بقدر ما تسمح به فطرته وإمكاناته وسياق بيئته.[٤] وانعكس هذا التصوّر كذلك في الفكر الإسلامي الكلاسيكي، حيث أكد الكثير من المتكلمين والفلاسفة أن قيم العدل والحق والصدق والأمانة قيم "ضرورية عقلية" و"محمودة في ذاتها"، وأن الأمر الإلهي أو التشريع يعكس هذه القيم ولا يؤسِّسها من العدم، أي أن للنفس البشرية حدسًا فطريًا بالتمييز بين ما هو محمود ومذموم، كما أشار إلى ذلك الطباطبائي مستشهدًا بالقرآن: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا * فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ [الشمس: ٧-٨]في المقابل، ظهرت منذ العصور القديمة أيضًا نزعات ترى أن الأخلاق نسبية، وأن القيم ليست سوى تعبير عن أعراف اجتماعية أو مصالح جماعية، أو حتى صراعات قوة بين الأفراد (كما في مقولات السفسطائيين أو فكر نيتشه لاحقًا أو ملامح نسبية القيم عند دوركايم وماكس فيبر). في هذا السياق أصبح يُنظر إلى القيم كمنتج اجتماعي ثقافي، يصنعه السياق والتربية والاحتياج وضرورات البقاء، وليس "حقيقة قائمة خارج الفعل البشري". ويشير أصحاب هذا الاتجاه إلى اختلاف معايير الأخلاق من أمة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر، وضربوا أمثلة عديدة على اختلاف مفهوم الكرامة أو العدل أو حتى الحرية من مجتمع لمجتمع آخر، بل وداخل المجتمع الواحد مع تغير الظروف والمؤثرات التاريخية والسياسية.[٥]غير أن تحالف الدين مع الفلسفة العقلية جعل المنظومة الإسلامية تخرج بموقف متوازن، إذ أن القرآن الكريم وإن كان يؤكد على وجود قيم عليا مطلقة، إلا أنه يفرّق بوضوح بين مجموعة الثوابت الأخلاقية الكبرى، وبين بعض التفاصيل العملية، فالأولى لا تحتمل التغيير ولا التبديل، لأنها جزء من نظام الوجود ومن روح التشريع، كقيمة العدل التي اعتبرها القرآن أمرًا إلهيًا موجّهًا للبشرية جمعاء: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، وكذلك قيمة الصدق وقيمة الأمانة وأمثالهما.[٦] أما الممارسات الاجتماعية والتفاصيل الإجرائية، فإنها قد تتبدل بحسب الحاجات والمصالح والمقاصد المعتبرة، دون أن يسمح هذا التبدل بانتهاك "مطلق" القيمة ذاتها في أصلها.إن مفهوم "المطلقية" هنا يعني أنّ للقيم الأخلاقية وجودًا سابقًا ومستقلاً عن إرادة الأفراد أو ضغوط الجماعة، وأنها تشكل الجزء الثابت في منظومة إدارة الحياة. ولهذا نجد أن الفطرة الإنسانية، كما ذهب إلى ذلك كثير من المفسرين والفلاسفة الإسلاميين، تميل لغرس هذه القيم وترسيخها في أعماق الضمير، بحيث يكون العدل خيرًا والظلم شرًا مهما حاولت المؤثرات الخارجية تبديل التعريف أو تبرير السلوك المخالف. وحين يغيب عامل الاستقامة على القيم المطلقة، ينتشر فساد المعيار وتختل المبادئ، ويغدو الإنسان خاضعًا لإملاءات الهوى الشخصي أو النفعية المؤقتة، ويقع الاضطراب الاجتماعي الذي حذر منه ابن خلدون بقوله: "إذا اختلت مقاييس العدالة في المجتمع انهارت الدولة وفقدت الحضارة أسباب وجودها."[٧]ومع ذلك، يجدر ملاحظة أن المطلقية الأخلاقية لا تعني الجمود ولا الموت عن الزمان، لأن ثمة حالات يُطرح فيها سؤال التزاحم بين القيم: أيهما أولى في ظروف معينة، الكتمان أو الصدق، الرحمة أو العدالة، الصبر أو الإصلاح الجذري؟ أمرٌ يتطلب فهم مقاصد الشريعة وروح التشريع، وهو من أغنى ميادين الاجتهاد المقاصدي والفقهي في الفكرين السني والشيعي معًا. ففي حالات كحفظ حياة بريء، قد يُقدّم ستر الحقيقة مؤقتًا على إفشاء الصدق الكامل، إذا كان في ذلك حفظ للنفوس أو دفعٌ للمفسدة الأشد. هنا يتكامل الفهم بين التفسير العقلي والاجتماعي للنص، دون أن يتخلى المشرّع عن قيمة الصدق في أصل التشريع، ولكنّه يسمح باجتهاد الضرورة عند التطبيق.[٨]أما حين ننظر إلى الاتجاه النسبي، فإن الفلاسفة الاجتماعيين المعاصرين (دوركايم، فيبر...) يرون في القيم آليات تنظيم اجتماعي،

وأن كل مجتمع يصنع قيَمه عبر تاريخه حسب ما يحفظ البنية والنظام، ويرسّخ ثقافة الطاعة أو التعاون أو المساواة بحسب حاجاته. فإذا تغيرت تركيبة المجتمع أو أولوياته، تبدّلت القيم وأُعيد تعريف الفضائل والرذائل، دون وجود معيار فوقي حاكم أو فطرة ثابتة. وهذا الاتجاه ـ بالرغم من تعبيره عن واقعية اجتماعية معينة ـ ينطوي على مخاطر كبيرة إذا تم تعميمه بدون ضوابط، إذ قد يؤدّي لفقدان القيم لأي مضمون ثابت، وتصبح الأخلاق أداة في يد القوة السائدة أو الجماعة الأكثر نفوذًا. وهذه حالة الشذوذ الذي يصيب المجتمعات حين تبرر أي سلوك طالما يناسب مصلحتها أو نافذتها الثقافية، وهو ما جعل بعض الباحثين الغربيين المعاصرين (كجون رولز وغيرهم) يدعون للبحث عن "قيم إنسانية كونية" رغم اختلاف المعتقدات والثقافات.[٩] ومع صعود العولمة والميديا الحديثة ازدادت النزعة النسبية ومال كثير من المفكرين المعاصرين للحديث عن "التعايش مع الاختلافات القيمية" وتحويلها إلى مساحة تسامح وتجاور وليس صدام. غير أن الدراسات المقارنة بيّنت أن الغياب الكامل للمعايير المطلقة أدى لأزمات هوية متكررة وحالات اكتئاب واغتراب في المجتمعات الغربية والشرقية على السواء. ولهذا عادت أطروحات "عودة المطلق" أو "البحث عن القيم المشتركة" لتكتسب وجاهتها الأكاديمية والسياسية والدينية.أما في المحيط الإسلامي، فقد ظهرت بوضوح خطورة اختلاط المفهومين ـ المطلق والنسبي ـ وكيف أن المجتمعات التي فقدت بوصلتها القيمية أو جعلت كل الأخلاق نسبية بدعوى متطلبات العصر أو اختلاف المصالح انتكست سريعًا وفقدت تماسكها. على العكس، المجتمعات التي وحّدت معاييرها القيمية حول مبادئ ثابتة نجحت في تعميق الشعور بالانتماء وتحقيق التنمية المستدامة، مع ترك مساحات للاجتهاد التفصيلي حسب متطلبات البيئة والزمن.[١٠] وقد أكد القرآن الكريم على ضرورة الجمع بين عنصر الثبات والمرونة في نفس الوقت؛ فبينما يبني "جوهر القيم" على المطلق ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾ و﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ﴾، نجده يترك الباب مفتوحًا أمام الاجتهاد المقاصدي: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] في دلالة على أن تحقيق القيم يرتبط بالقدرة والظرف والسياق من غير المساس بمرتكزها الأصلي. ومن هنا وجدت المدارس الفقهية مكانًا واسعًا لبحث التفاصيل والمعاملات والعقود والأحوال الشخصية بروح متجددة ومسؤولة تراعي تطور مصالح الإنسان وظروف الحضارة، لكنها لا تتنازل بحال عن القيمة الكبرى التي هي المعيار للجزاء في الدنيا والآخرة.ونخلص من ذلك أن التمييز بين "المطلق" و"النسبي" في القيم ليس مجرد نقاش أكاديمي عابر، وإنما مسألة ترتبط جذريًا بوجدان الإنسان وصياغة المؤسسات والمناهج التربوية والتشريعية، وأن الانحياز الكامل لأي من الطرفين دون ضبط أو تمييز يُذهب بفاعلية الأخلاق في تنظيم حياة الأفراد والجماعات. ولعل من وظائف الفكر الإسلامي والفلسفي والتربوي اليوم معاً هو إعادة التوازن لهذا البناء، وإحياء معنى القيم المطلقة في ظل واقع يتحوّل بسرعة ويستهين أحيانًا بكل ثابت ومن هنا يجب أن يكون المربّي والفقيه والمفكر حذرين عند رسم السياسات أو الاعتماد على الأحكام أو رسم المناهج: فما هو "مطلق" من القيم يجب أن يبقى معيارًا حاكمًا على كل الاجتهادات، وما هو "نسبي" يجوز فيه الاجتهاد وإعمال النظر حسب المصلحة والصلاح الذي تقرّه الشريعة والعقل والفطرة المجتمعية السليمة. وبهذا وحده تبقى القيم الأخلاقية إطارًا لصمود الإنسان أمام التغيّرات العاتية، وتظل المجتمعات أقدر على مواجهة تحديات الحداثة وما بعدها دون أن تذوب أو تتصلّب، فتضيّع هويتها أو تعجز عن اللحاق بركب الإنسانية الكونية.

المطلب الثاني: الأبعاد النفسية والاجتماعية والفلسفية للقيم الأخلاقية

تُمثّل القيم الأخلاقية نواة الوجود الإنساني وأحد مفاتيح فهم الإنسان لنفسه وعلاقته مع الآخر والمجتمع، فهي أساس بناء الهوية وتشكيل الشخصية وتنظيم العلاقات والتفاعلات الاجتماعية. تتجلّى أهمية القيم الأخلاقية من خلال انعكاساتها المتداخلة على مستويات الذات (النفس)، المجتمع، والفكر الفلسفي، بحيث يصعب أحيانًا الفصل بين هذه الأبعاد التي تتشابك معًا في نسيج الحياة اليومية والمعايير العامة للسلوك والتشريع.على المستوى النفسي، تعمل القيم الأخلاقية كمنظومة داخلية أو ما يُسمّيه علماء النفس بالضمير أو الرقيب الذاتي، حيث تتحوّل المبادئ التي يتشرّبها الفرد منذ طفولته إلى جزء من بنيته الإدراكية والوجدانية، فتحدد موقفه من الخير والشر، والجائز والمحرم، وتمنحه القدرة على اتخاذ القرار وتنظيم الدوافع والرغبات. وقد أشار علم النفس الإنساني (هُنا نجد إرث فرويد مع مفهوم الأنا الأعلى، وماسك لوينج في علم النفس المعرفي) إلى أنّ غياب القيم أو انحرافها يُفضي إلى اضطرابات في التوازن النفسي، وتفكك الشخصية، وزيادة احتمالية الانحراف السلوكي، بل وحتى ظهور أعراض القلق والشعور بالذنب أو الفراغ الروحي، وهو ما يفسر لماذا نجد الأفراد الأكثر التزامًا بقيم إيجابية مثل الصدق أو الرحمة أكثر استقرارًا نفسيًا ورضا عن الذات[١١]. وحين يتعرّض الفرد لضغط يتعارض مع قِيمه الكبرى، تظهر "الصراعات القيمية" التي تولّد التوتر أو الحيرة الأخلاقية، بما يؤكد مركزية هذه القيم في الصحة النفسية للفرد وإحساسه بالمعنى والهدف في حياته.أما اجتماعيًا، فإن القيم الأخلاقية تشكل الضامن الأول لتماسك المجتمع وسلامته واستمرار الحضارة. تَبني المجتمعات أنظمتها التربوية والتشريعية والثقافية على قيم مركزية، مثل العدل، الاحترام، التعاون، الرحمة والمسؤولية، وتعتمد عليها في ترسيخ الثقة المتبادلة بين الأفراد، وتقليل النزاعات والعنف، وتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعي.

وقد أظهرت الدراسات السوسيولوجية أن المجتمعات التي يُهمَل فيها الاعتناء بالقيم الأخلاقية تشهد تزايدًا في معدلات الجريمة والفساد والانحراف الاجتماعي، كما يحدث أحيانًا في بعض الفترات المتأزمة من تاريخ العراق أو غيره من المجتمعات التي تمر بتحولات قيمية حادة. يبرز هنا دور الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والإعلامية في بناء النسق القيمي للأفراد، بحيث ينعكس اتساق القيم بين المكونات الرئيسية للمجتمع في زيادة التلاحم والتعايش والفاعلية الاجتماعية[١٢]. كما أن غياب القيم يُهدد الاستقرار والنمو الاقتصادي، لأن انتشار الغش والرشوة وسوء الأمانة يؤدي إلى فقدان الثقة وغياب روح المبادرة والتنمية المستدامة. وفي نفس الإطار يتجلّى البعد الاجتماعي للقيم في قدرتها على تحقيق الانسجام بين المذاهب والثقافات المختلفة، إذ تكون القيم المشتركة كالسلم واحترام الآخر منصة للتواصل وتقليل الفتن والانقسامات.فلسفيًا، تشكّل القيم الأخلاقية موضوعًا مركزياً في مسار الفكر الفلسفي عبر العصور. فقد شكّلت الأسئلة حول ماهية الخير وطبيعة الواجب والمعيار الفاصل بين الفعل المحمود والمذموم أحد أكثر مسائل الفلسفة تعقيدًا وجدلاً. يذهب كثير من الفلاسفة، سواء في السياق الإسلامي (كالفرابي، وابن سينا، وأبو حامد الغزالي، وصدرا الشيرازي)، أو في الفكر الغربي (كنيتشه وكانط وراولز)، إلى أن القيم الأخلاقية موجّهة لوعي الإنسان ونجاته، إما كواجبات مفروضة لعقل كليّ (كما عند كانط) أو كاختيارات حرّة في ظل صراع القوى (كما عند نيتشه). وفي الفكر الإسلامي يُنظر إلى القيم كجسر يربط الإنسان بالمطلق (الله تعالى)، ويمنحه إمكان تحقيق الكمال والارتقاء، ويُنظر كذلك إلى القيم باعتبارها مقرونة بالعقل والنص معاً، فليس سلوك الخير مجرد أمرٍ تعبديٍ منعزلٍ عن الواقع، بل هو تحقق لمعنى الإنسان في هذا العالم. أمّا التحدي الفلسفي في المجتمعات الحديثة، فقد تكرس في جهد البحث عن "مشترك إنساني" في زمن تزايد فيه الإلحاد والتحلل من القيم الدينية التقليدية، مما جعل أطروحة القيم الأخلاقية الكونية[١٣] محط جدل عابر للثقافات والشرائع. لكن من اللافت أن المجتمعات التي فقدت الإيقاع الفلسفي/الديني الموحد لقيمها، انتشرت فيها الأزمات الوجودية، وأصبحت الأخلاقيات ساحة صراع مصالح دون إطار مرجعي جامع، وهو ما يحذر منه المفكرون في العراق وإيران المعاصرين بتوصياتهم حول أهمية إعادة بناء المنظومة القيمية كشرط للنهضة.[١٤]ومن هنا يظهر بجلاء أن القيم الأخلاقية ليست مجرد أوامر نظرية أو عادات اجتماعية، بل تشكّل بُعدًا جوهريًا في حياة الإنسان فردًا وجماعة وفكرًا. فضعفها يُهدد الأمن النفسي والسلام الاجتماعي والمعنى الفلسفي للوجود، بينما صيانتها وتعميقها أساسٌ لا يُستغنى عنه لكل محاولة إصلاح أو بناء حضاري جديد. ويظل حضورها القوي أو غيابها المشكل الرئيس في نجاح أو انهيار المجتمعات، كما يؤكد التاريخ وتجربة الأمم شرقًا وغربًا، قديمًا وحديثًا.

المطلب الثالث: العلاقة بين المفهوم القرآني والمعاصرة في باب الكليات

يشكّل باب "الكليات" أو المفاهيم الكلية أحد أنضج أفكار التراث المعرفي الإسلامي، حيث أفرز القرآن الكريم منظومة كبرى من المفاهيم الأساسية التي تمثل النواة المركزية لرؤية الوجود، وتحدد معايير فهم الإنسان للكون والحياة والمجتمع والعلاقات. هذه الكليات، مثل مفاهيم العدل، الرحمة، الحرية، الكرامة، المسؤولية، التوحيد، أو حتى مفاهيم مثل الخير والشر والمعروف والمنكر، لم يكتفِ القرآن بتأصيلها كثوابت دينية أو أخلاقية، بل جعلها أيضًا منطلقًا لصوغ رؤية للعالم يصحّ الاعتماد عليها في مختلف الأزمنة والأمكنة.في قلب المجتمع المعاصر، تكمن الحاجة المستمرة إلى إعادة التفاعل مع هذه الكليات القرآنية، ليس بمجرد الحفظ أو الترديد، بل بعملية نقد بنّاء وفاعلية إبداعية تضمن حضور تلك المفاهيم في جوهر الحياة الإنسانية الحديثة. هنا تبرز العلاقة الجدلية بين "المفهوم القرآني" في أصله و"المعاصرة"، أي القدرة على تفعيل هذه المفاهيم ضمن قضايا العصر وأسئلته الضاغطة، سواء ما يتعلق بهوية المسلم، أو طبيعة الدولة والمجتمع، أو موضع الإنسان في بحر من القيم المتضاربة والضغوط الثقافية المتزايدة. من الواضح أن الهامش بين المفهوم في صورته الأولى وبين واقعه التطبيقي الحديث مليء بالتأويلات والاجتهادات ومحاولات الملاءمة، لكن في السياق القرآني هناك منطق تراكمي يمنح هذه الكليات مرونة كافية تتيح لها تجديد نفسها بلا انتهاء.ينظر كثير من المفسرين المعاصرين إلى الكليات القرآنية باعتبارها مفاهيم "عابرة للزمان والمكان"، وتملك قوة أصيلة في التجدد والتكيف، من دون أن تفقد مركزيتها أو تتبدد خصوصيتها. فالمفهوم القرآني للعدل، على سبيل المثال، ليس مجرّد توصية بمعاملة محمودة في عصر بعينه، بل إطار أخلاقي وتشريعي وثقافي يضع لكل زمان محدداته، كما يقول تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**﴾ [النحل: ٩٠]، ذلك أن العدل مفهوم يتسع ليشمل دور الفرد، الأسرة، القضاء، الدولة، العلاقات الدولية، بل حتى سلوكيات السوق والبيئة. في مجتمعنا المعاصر، باتت منظومة العدل تتطلب انخراطًا في كل ملفات حقوق الإنسان، مواجهة الفقر، الإنصاف في توزيع الفرص العلمية والاقتصادية، وصولاً إلى التشريعات المتعلقة بالمرأة والأقليات. هنا يتبدى المفهوم القرآني في حركة دائمة بين التأصيل والثبات من جهة، والاستجابة الجدلية لأشواق العدالة المعاصرة من جهة ثانية، حيث كل تطور علمي أو اجتماعي يولّد أسئلة جديدة على النص والمؤسسة الفقهية.[١٥]ونجد ان العلاقة الجدلية هذه ليست حديثة العهد، بل ظلت ملازمة لحركة الاجتهاد والتفسير منذ العصور الأولى للإسلام، فقد كان للصحابة والتابعين والرعيل الأول دور مهم في إدراك أن الكليات القرآنية لا تختزل في ظاهر

اللفظ، بل تحمل دلالات باطنية وطاقات تأويلية تسمح بإبداع الحلول للنوازل والمتغيرات. وعندما واجهت المجتمعات الإسلامية الأزمات الكبرى . سقوط بغداد، الاستعمار، ثورات التحديث . وجدت نفسها مضطرة إلى الرجوع لجذور الكليات القرآنية وإعادة طرحها بطبعات جديدة، فظهر الاجتهاد الأصولي والمقاصدي وبرز دور العلماء المجددين في النظر في المفاهيم المركزية وأبعادها العملية، وقد تجسد ذلك في مشاريع كبرى من قبيل نظرية "مقاصد الشريعة" وحركات الإصلاح الديني والاجتماعي[١٦] في السياق المعاصر، يتأكد هذا الدور الحيوي عندما نلاحظ أن المفاهيم الكلية القرآنية تقدم جسرًا للمواءمة بين الأصالة والتجدد. التوحيد . كأُمّ المفاهيم . لم يعد فقط تصورا لاهوتيا، بل صار منظومة وجودية واجتماعية وسياسية واقتصادية، بحيث تحول إلى ضمانة هامش للحرية والتكافؤ من دون نفي خصوصية الاختلاف، وبهذا تكون الكليات القرآنية رافعة للتنوع وقبول الآخر ما دامت تضمن وحدة المرجع الأخلاقي. وهو ما نجده واضحاً في الخطاب الإسلامي الإيراني الذي أكّد على أن مفهوم التوحيد في الثورة الإسلامية ليس فقط إقرار الذات الإلهية، بل أضحى إطارًا للتحرر من كل أصنام الاستكبار الداخلي والخارجي[١٧]. أما في العراق، فقد استخدم الفكر الديني النخبوي هذه الكليات أيضًا في مواجهة الطائفية، محاولًا إعادة تعريف العدل والمساواة والانتماء على قاعدة قرآنية عابرة للحواجز الإثنية والمذهبية.ومع كُلّ هذا، تظل المعاصِرة المطلوبة ليست مجرد عملية تبرير للمكتسبات الحداثية بالنص الديني، بل هي إعادة صياغة للواقع والمفاهيم في ضوء المعايير القرآنية الكلية، فحين تُطرح مفاهيم المساواة أو الحرية أو الكرامة في منظومة حقوق الإنسان الحديثة، يجد الباحث نفسه بحاجة دائمة للمقارنة بين أصل الكلية في النص القرآني وبين آليات تطبيقها في الواقع المعاصر. وتبرز الإشكاليات هنا: هل يظل المفهوم القرآني قادرًا على إنتاج حلول معاصرة لمسائل الأسرة، البيئة، الإعلام، الاقتصاد الرقمي، أم أنه يحتاج لتطوير في فهم أدواته الإجرائية؟ تظهر هنا أهمية الاجتهاد الجماعي والحوار المفتوح بين علوم الشريعة وعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والقانون؛ فالتعيير يكمن في أن الكليات القرآنية تحتفظ بمركزيتها إذا أُخضعت للقراءة السياقية المنهجية ولم تظل أسيرة للفقه التقليدي المنغلق أو القراءة السلفية النصية فقط.ما يمكن رصده واقعًا أنّ كثيرًا من التحديات الحديثة كقضايا العنف المجتمعي، الفساد السياسي، وأزمة الثقة بين المواطن والدولة، لا تجد حلولاً عملية إلا بالعودة للكليات القرآنية وإعادة توزيعها بما يتواءم مع مشكلات اليوم. فعلى سبيل المثال، مفهوم "الأمانة" لم يعد مقصورًا على أمانة الفرد في أسرته أو عمله، بل صارت تتضمن الأمانة في إدارة المال العام والمسؤولية عن البيئة وحقوق الأجيال القادمة، كما نبهت عليه آيات القرآن: ﴿**إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ**﴾ [الأحزاب: ٧٢]. فالوعي المعاصر قرأ الأمانة بوصفها ضمانًا للشفافية والرقابة والمساءلة في كل المجالات، مما يدل على مرونة الكليات القرآنية واستجابتها لمعنى الزمن.ولم تقتصر مواءمة الكليات القرآنية على البعد الأخلاقي أو الاجتماعي، بل شملت إدماجها في النظم القانونية والدستورية المعاصرة كذلك. نجد في دساتير بعض الدول الإسلامية، مثل العراق وإيران، إشارة واضحة إلى مفاهيم قرآنية مركزية كالعدل والحرية والمساواة، ويتم تطوير التشريعات وفق هذه الكليات مع الحفاظ على منظومة القيم الأصيلة. لكنّ هذا الإدراج لا يخلو من التحديات، خصوصًا عند تعارض الفهم التراثي لكليات القرآن مع متغيرات العصر مثل قضايا المرأة أو الحريات الشخصية أو قوانين الاقتصاد الحديث. هنا يعمل الفقه المقارن والتفسير الحركي على إعادة صياغة الكليات كمرجعية للفهم دون انغلاق على الماضي ولا ذوبان في مستجدات الحداثة؛ أي أن الكلية القرآنية تظل حدودها واضحة في الروح والمقصد، بينما تتنوع أدواتها الإجرائية من زمن إلى آخر.ومن الجوانب اللافتة أن حضور الكليات القرآنية كمعيار للفهم والنقد في واقعنا المعاصر بات ملموسًا حتى في الحراك الشبابي وفي الخطاب المجتمعي العام، حيث يعدّ كثير من النخب وقطاعات الشباب أن العودة للمفاهيم القرآنية الكلية هو سبيل رئيسي لحل أزمة الهوية والانتماء وسط ضجيج الحداثة الثقافية وتفكك المرجعيات التقليدية. ويلحُظ في العراق وإيران وقائع متزايدة لمحاولة إنتاج "عصرنة" للرؤية القرآنية للكليات من خلال خطاب إعلامي أو ثقافي شعبي، أو عبر أطروحات أكاديمية في الجامعات الشيعية والسنية معًا، بهدف إعادة توجيه طاقات الشباب نحو مشروع إنساني وقيمي يجمع بين الفاعلية الحديثة والأصالة الدينية.غير أن التحدي الأكبر يبقى في خطر "التأويل الانتقائي" للكليات القرآنية، بحيث قد يميل بعض الفاعلين إلى القطع النصي أو التفكيك السياقي بما يفقد المفهوم الكلي روحه أو يفرغه من مضمونه البنّاء. على سبيل المثال، يُلاحظ أحيانًا توظيف مفهوم الحرية أو الكرامة على نحو يفصلها عن الضوابط الشرعية أو الأخلاقية، مما يعيد إنتاج الفوضى القيمية، والعكس حين تُفرغ الكليات من أي قدرة على التجديد وتُختزل في قوالب ماضوية مغلقة. لذا، لا بد من تفعيل حوار واسع بين الفقهاء والمفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع والسياسة، لتأصيل المعنى القرآني للكليات، مع الانفتاح على سياقات الزمان وتطورات العلوم المختلفة.وبرغم تلك المعضلات، تبقى الكليات القرآنية تمتلك قوة في التجدد وبناء المعاصرة المشروعة؛ فكل خطاب تجديدي أو مشروع إصلاحي حقيقي في العالم الإسلامي لا بد أن ينطلق من العودة لهذه الكليات واستيعابها بجدّية في أفق الواقع المعيش، فمشروع إعادة تأسيس الأخلاق، تحقيق العدالة الشاملة، بناء دولة المؤسسات، تنمية المفهوم الإنساني للحقوق والواجبات، جميعها رهينة بمدى وعي المجتمع والدولة بهذه الكليات وحيويتها في مناهج التعليم وتصورات القانون وخطط التنمية.إن التجربة

التاريخية للعراق . وكذلك إيران . تثبت أن تجاوز الأزمات المجتمعية والدستورية والفكرية مرهون دائمًا بقدرة الفاعلين على تحويل الكليات القرآنية إلى أسس للهوية الوطنية والعدالة الاجتماعية وبناء المستقبل، وليس مجرد شعارات ترفع في أوقات الصراع. إن مشروع المعاصرة الدينية هنا ليس إلا تعميقًا للفهم القرآني الحر والدينامي، بعيدًا عن الانغلاق أو التفريط، مع إتاحة مساحة للاختلاف والاجتهاد والتطوير الدائم.وبذلك، يمكن القول إن العلاقة بين المفهوم القرآني والمعاصرة ليست مجرد تلاؤم آني أو تبرير لمكتسبات العصر، بل هي علاقة بناء جذري للمجتمع في ضوء كليات تؤسس للمعنى والهوية والاستمرارية، مع بقاء هامش المساءلة والاجتهاد مفتوحًا أمام كل ما يطرأ من مستجدات الحياة الإنسانية.

الخاتمة

يخلص البحث في موضوع القيم الأخلاقية، بمراحله وتحليلاته، إلى أن هذه القيم إنّما تشكّل جوهر رسالة القرآن الكريم وروح التشريع الإلهي. فليست الأخلاق في المنظور القرآني مسألة تكميلية أو جزءا من الكمال الذاتي للإنسان، بل هي ركيزة الوجود الإنساني والاجتماعي وشرط الاستخلاف والعمران الحضاري. فالقرآن الكريم حين يسرد قصص الأنبياء والأمم السابقة، لا يركّز على الإنجازات المادية أو القوة السلطوية بقدر ما يركّز على البناء القيمي الذي حقّق إنسانية الجماعة وأسس حضارتها.لقد اعتبر القرآن القيم الأخلاقية الركيزة الأولى في إقامة أي مجتمع سوي، فجعل الإيمان مرتبطًا بالسلوك: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ**﴾ [الحجرات: ١٠]، إذ أن جماعةً بلا أخلاق لا يمكنها بناء وحدة، ولا حفظ سلم اجتماعي، ولا تحقيق عدالة أو تكافل. فالصدق والأمانة والعدل والعفو قيم ليست اختيارية، بل واجبة بوصفها أوامر تشريعية: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**﴾ [النحل: ٩٠]، وبهذا يصبح الضابط الأخلاقي هو الأصل في التعامل بين الأفراد والجماعات.وإذا غابت الأخلاق عن المجتمع، فسد البنيان وانهار البناء الداخلي، كما قال تعالى: ﴿**ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ**﴾ [الروم: ٤١]. هنا لا يكتفي القرآن بوصف المرض الاجتماعي، بل يكشف سببه: ضعف القيم وابتعاد الناس عن التعاليم الربانية. من هنا فإن العلاج يبدأ بالعودة إلى الذات ومراجعة الضمير وإحياء الوجدان: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ**﴾ [الرعد: ١١]. فكل إصلاح خارجي – تشريعي أو مؤسساتي – يبقى ناقصا إن لم يسنده إصلاح باطني روحي قائم على التقوى والإيمان العميق بقيمة الخير.

النتائج

١. ترسيخ القيم الأخلاقية كشرط لاكتمال الإيمان والوجود الاجتماعي لقد كشفت الدراسة أن القيم الأخلاقية في التصور القرآني والتفسير الشيعي ليست مجرد مجموعة من التوصيات العرضية، بل تشكّل الأساس الروحي والاجتماعي لوجود الإنسان. يؤكّد ذلك قول الله تعالى:﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ [الحجرات: ١٠]،حيث يربط الإيمان بالبعد الاجتماعي للأخلاق، لا بمجرد التصديق القلبي. يعلّق العلامة الطباطبائي في (الميزان) على هذه الآية بأن رابطة الإخوة الإيمانية لا يمكن أن تتحقق في الواقع إلا بترسيخ منظومة قيم، أهمّها العدل، الإحسان، الرحمة، الصدق، الأمانة، والوفاء. ومن هنا، يصبح كل تقصير أخلاقي نقيصة في أصل الإيمان، فالقيم ليست زينة بل جوهر في الحد الأدنى للمؤمن وشرطه في الاستخلاف.

٢. ثبات القيم وكونها معيارًا إلهيًا وليس بشريًا نسبيًاأبرزت النتائج أن القيم الأخلاقية – في المنظور القرآني الشيعي – ليست رهينة تحوّل الشعوب والثقافات، بل هي معايير «مطلقة» متجذرة في الوحي، يوضّح ذلك قوله تعالى:﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ**﴾ [النحل: ٩٠]وآيات عديدة تكرّر العدالة والصّدق والأمانة كقواعد فوق الزمان والمكان. إمام المفسرين، الشيخ الطوسي في «التبيان»، يشير إلى أن فعل الأمر في «يأمر» يعطي دلالة الحتم والوجوب لا الاستحباب. أما العدل – وفق تفسير الشيعة – لا يقتصر على القضاء والسلطة، بل ينتشر في كل تفاصيل السلوك، وتتحوّل القيم لسقفٍ تشريعي وأخلاقي لا يجوز المساس به مهما تغيرت الظروف.

التوصيات

١. **إعادة صياغة المناهج التعليمية وفق قيم القرآن الكريم:**يجب أن تتبنى وزارات التربية والمدارس مقاربة شاملة تتجاوز التعليم المعلوماتي إلى بناء الشخصية الإنسانية المتزنة أخلاقياً. بحيث يكون كل درس – في العلوم أو الأدب أو الاجتماعيات – منطلقاً لبث قيم كالصدق والأمانة والعدل، مع تعزيز التفكير النقدي الأخلاقي عند التلاميذ. ويجب تدريب الكادر التعليمي على كيفية دمج القيم في الحياة اليومية للطلاب، وعلى إحياء روح التكافل، والثقة بالنفس، ونبذ الغش، كما جاء في قوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ [التوبة: ١١٩].
يجب أيضًا اعتماد قصص الأنبياء وسيرة أهل البيت (ع) كنماذج في المناهج، وربط النظرية بالممارسة المدرسية (نشاطات، مشاريع تطبيقية).

٢. **تمكين الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للتنشئة الأخلاقية:**

من الضروري إطلاق برامج توعوية وتدريبية للآباء والأمهات حول أهمية التربية بالقيم، وعرض نماذج عملية لسلوكيات الوالدين المؤثرة إيجابيًا. فالأسرة هي الحاضنة الأولى للقيم؛ منها يكتسب الأبناء الصدق والرفق والاحترام والتسامح، كما قال النبي (ص): "أدبوا أولادكم على ثلاث خصال: حب نبيكم، وحب أهل بيته، وقراءة القرآن".كذلك ينبغي إنشاء مراكز استشارية أسرية داخل الأحياء لتقديم المشورة والتدخل السريع في حالات الانحراف السلوكي عند الأطفال أو المراهقين، استنادًا إلى رؤية قرآنية وتربوية متجددة.

٣. **تفعيل الإعلام الأخلاقي المسؤول:**لا بد أن يتحول الإعلام (مقروءاً، مسموعاً، مرئياً ورقمياً) من ناقلٍ محايد إلى طرفٍ فاعلٍ يبث القيم، ويؤسس لحراك إيجابي ضد التسطح والانحلال والسخرية من المبادئ. لابد من إنشاء خطط إنتاج برامج ومسلسلات وأفلام قصيرة، تنشر قصص التضحية والصدق والشجاعة والإيثار، ومواجهة التحريف والتضليل الإعلامي بالشواهد القرآنية:﴿**وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ**﴾ [الإسراء: ٨١].

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم، سامر. أخلاقيات الإعلام وأثرها في المجتمع. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٧م.
٢. ابن خلدون، عبد الرحمن. المقدمة. بيروت: دار القلم، ٢٠٠١م.
٣. ابن كثير، إسماعيل بن عمر. تفسير القرآن العظيم. القاهرة: دار ابن كثير، ٢٠٠٣م.
٤. الإصفهاني، الراغب. المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دمشق: بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٧م.
٥. الأصفهاني، محمد حسين الطهراني. معرفة المعاد. طهران: دار المحجة البيضاء، ١٤١٢هـ.
٦. الأمانة العامة لمجلس الوزراء – العراق. التقرير الوطني حول النزاهة والشفافية. بغداد: ٢٠٢٢م.
٧. الأيوبي، أحمد. جذور القيم الإسلامية في فلسفة القانون. عمّان: دار الحامد، ٢٠١٣م.
٨. الآملي، السيد حيدر. جامع الأسرار ومنبع الأنوار. بيروت: دار صادر، ٢٠١٠م.
٩. باقر، غلامحسين إبراهيم. اخلاق پيشرو: نقد و بازخوانى نظريه‌هاى نوين اخلاقى. طهران: پژوهشگاه فرهنگ و انديشه اسلامي، ١٣٩٥ش.
١٠. باقري شريف، غلام رضا. فلسفه تعليم و تربيت اسلامي. طهران: انتشارات دانشگاه تربيت مدرس، ١٣٨١ش.
١١. البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. بيروت: دار ابن كثير، ١٩٨٧م.
١٢. برنتلي، هوارد. الضبط الاجتماعي. ترجمة: محمد علي عبدالفتاح. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨م.
١٣. بوير عبدالله. العلمانية والقيم الأخلاقية. بيروت: دار الطليعة، ٢٠١٥م.
١٤. الطبري، محمد بن جرير. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تحقيق: محمود محمد شاكر. بيروت: دار المعرفة، ٢٠٠٠م.
١٥. الطوسي، الشيخ أبو جعفر. الاستبصار. بيروت: دار الكتب الإسلامية، ١٩٨٧م.
١٦. عاشور، الطاهر ابن. التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
١٧. عبد الباري، ناصر. الانحراف الأخلاقي في المجتمعات العربية: الأسباب والحلول. دمشق: وزارة الثقافة، ٢٠١٢م.
١٨. عبد العال، حسين. الأخلاق والقانون: اشكالية التداخل. منشورات جامعة القاهرة، ٢٠١٣م.
١٩. عبد المجيد، سامي. دور الإعلام الفضائي في صناعة وتهديد القيم المجتمعية: دراسة حالة العراق. مجلة دراسات إعلامية، العدد ٥، ربيع ٢٠٢٢م.

هوامش البحث

[1] عبد الرحمن بدوي، "موسوعة الفلسفة"، جزء: النظرية القيمية، دار القلم، الكويت، ٢٠١٢.

[٢] الطباطبائي، "الميزان في تفسير القرآن"، ج١، بحث المقاصد الكلية للشريعة.

[٣] عماد الدين خليل، "دراسات في القيم الحضارية والاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

[٤] عبد الرحمن بدوي، "موسوعة الفلسفة"، جزء النظرية القيمية، دار القلم، الكويت، ٢٠١٢.

[٥] عماد الدين خليل، "دراسات في القيم الحضارية والاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

[٦] الطباطبائي، "الميزان في تفسير القرآن"، ج١، بحث حول إلهام الفطرة والتفريق بين القيم العقلية والفطرية والممارسة العملية في ظل النص القرآني.

[٧] عماد الدين خليل، "دراسات في القيم الحضارية والاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

[٨] الطباطبائي، "الميزان في تفسير القرآن"، ج١، بحث حول إلهام الفطرة والتفريق بين القيم العقلية والفطرية والممارسة العملية في ظل النص القرآني.

[٩] عبد الرحمن بدوي، "موسوعة الفلسفة"، جزء النظرية القيمية، دار القلم، الكويت، ٢٠١٢.

[١٠] عماد الدين خليل، "دراسات في القيم الحضارية والاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.

[١١] كارين هورنَي، "النفس الإنسانية وقلقها الأخلاقي"، دار الفكر المعاصر، ٢٠١٦، ص٤٤-٤٧.

[١٢] عبد الكريم بكار، "القيم والمجتمع"، مؤسسة الإعلاميون العرب، دمشق، ٢٠١٢، ص١٠٩-١١١؛ وانظر: تقارير الجهاز المركزي للإحصاء العراقي حول أثر تراجع القيم على الأمن الاجتماعي.(2022)

[١٣] universal values

[١٤] مهدي گلشني، "فلسفه ارزشها در انديشه اسلامى"، انتشارات سمت، طهران، ٢٠١٤، ص٩٢-٩٦؛ ومؤتمر "الأخلاق والتنمية في العراق" – جامعة بغداد، محاور ٢٠٢٣؛ راجع أيضًا: البيانوني، "اقتضاء النهضة لتجديد المنظومة القيمية"، المجلة العراقية للفكر المعاصر، ع١٢، ٢٠٢٣.

[١٥] محمد الطاهر بن عاشور، "مقاصد الشريعة الإسلامية"، دار السلام، القاهرة، ٢٠٠١، ص٥٣-٥٥؛ وانظر: فؤاد سزكين، "ملامح الفكر الإسلامي الحديث"، معهد الاستشراق، إسطنبول، ٢٠١٨.

[١٦] يوسف القرضاوي، "مدخل إلى دراسة مقاصد الشريعة"، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣؛ وانظر: أمينة البرجي، "تجديد الفكر الديني"، مجلة الثقافة الإسلامية، ع١٢، ٢٠١٩.

[١٧] علي أكبر رشاد، "التوحيد والثورة الإسلامية: قراءة قرآنية فلسفية"، مؤسسة الثقافة الإسلامية، طهران، ٢٠١٦؛ وانظر وثائق مؤتمر "الإسلام السياسي والهوية المعاصرة"، بغداد، ٢٠٢٢.